عمليات النهب والسلب للاراضي العربية، لم يكن وليد قرارات المصادرة التي اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية في حينه، بل كان مطروحاً على جدول الاعمال النضالي للجماهير منذ الاعلان عن قيام الدولة الاسرائيلية، جراء الهجمة الشرسة والمبرمجة التي مارستها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على امتداد العقود الثلاثة التي سبقت يوم الارض، الاّ ان احداث يوم الارض، العام ١٩٧٦، تبقى علامة فارقة على ذلك الدرب النضالي الطويل، لناحية الطابع الشمولي الذي اتسمت به عملية التصدي لقوانين المصادرة، والنجاح الذي لاقته الدعوة الى الاضراب العام، والقاعدة التمثيلية العريضة التي قام عليها المؤتمر القطري للدفاع عن الارض وهيئاته التنفيذية المختلفة وعلى رأسها اللجنة القطرية للدفاع عن الارض التي ضمّت مختلف الشخصيات والاتجاهات السياسية والفعاليات في الوسط العربي.

والحقيقة الثالثة التي اكدتها احداث يوم الارض العام ١٩٧٦، كانت ذلك الهلع الذي اصاب السلطات الاسرائيلية، الرسمية والحزبية، واجهزتها القمعية والاعلامية، جراء وحدة الصف التي تجلت في ذلك اليوم وفي الاستعدادات التي سبقته، فحاولت تحطيمها وتحطيم معانيها وما قد يترتب عليها من ابعاد باللجوء الى اساليب القمع الدموي، وذلك من خلال ادراكها (اي السلطات) لأهمية الارض كعنصر رئيس في الصراع من اجل الوجود، ولخطورة وحدة الصف حولها، واحتمالاتها كسابقة يحتذى بها في معارك نضالية اخرى تتصل بالمستقبل السياسي للعرب الفلسطينيين داخل حدود الهدنة، وبمصير المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالقضية الفلسطينية، كقضية وطنية لكل الفلسطينيين، داخل فلسطين وخارجها.

ومن خلال الادراك والوعي الوطني السليم لهذه الخلفية ولتلك المعاني التي تضمنها يوم الارض الاول في العام ١٩٧٦، بدأت الجماهير الفلسطينية تستعد لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض، كما فعلت على امتداد السنوات التسع الماضية.

وقبل ان نتطرق الى المسيرات والمهرجانات القطرية، وما سبقها من استعدادات واحتفالات شعبية على مستوى المناطق، لا بد من العودة، وان بايجاز شديد، الى ابرز الوقائع التي سبقت يوم الارض في العام ١٩٧٦، وبالتحديد الاطر التنظيمية التي انشئت في حينه في سياق عملية التصدي لاعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها بمصادرة ٢٠ الف دونم من الاراضي العربية في الجليل، وذلك على ارضية الخلاف المؤسف في وجهات النظر بشأن الاسلوب الافضل لاحياء الذكرى العاشرة ليوم الارض بين الاكثرية في اللجنة القطرية للدفاع عن الارض، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، من جهة، وبين ممثلي الحركة التقدمية للسلام في اللجنة القطرية للدفاع عن الارض وبعض الحركات الاخرى غير الممثلة في اللجنة، مثل حركة النهضة وحركة ابناء الطيرة، من جهة اخرى.

وكما هو معلوم، ففي اعقاب اعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها بمصادرة ٢٠ الف دونم من الاراضي العربية، تحت ستار «خطة تطوير الجليل»، تنادى العديد من الشخصيات والفعاليات وممثلي الاحزاب والتيارات الوطنية الناشطة في حينه، الى عقد مؤتمر لتدارس الموقف. وفي سياق الاعداد لذلك المؤتمر، عقد في حيفا، في التاسع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٥، اجتماع تمهيدي، تقرر خلاله تشكيل لجنة للدفاع عن الاراضي العربية، دعت، بدورها، الى عقد مؤتمر شعبي اوسع لهذا الغرض، في الخامس عشر من آب (اغسطس) ١٩٧٥ (انظر شؤون فلسطينية ، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/حزيران ـ مايو/يونيو، ١٩٨٥).

وفي هذه الاثناء، كانت الحياة السياسية في الوسط العربي في اسرائيل والعمل الوطني بشكل عام، قد شهدا نقلة نوعية ساهمت مساهمة كبيرة في معركة التصدي لسياسة التمييز والاضطهاد القومي التي مارستها السلطات الاسرائيلية ضد الوسط العربي عامة. وتمثلت تلك النقلة، بتشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة،